جامعة الانبار

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

محاضرات السياسة الزراعية

المرحلة الرابعة/ قسم الاقتصاد الزراعي

المحاضرة الأولى

السياسة الزراعية

Agricultural Policy

الاستاذ الدكتور

علي درب كسار

المحاضرة الاولى (1)

السياسة الزراعية Agricultural Policy

المرحلة الرابعة

السياسة الزراعية Agricultural

ا.د. علي درب كسار

مفردات المنهج:

- السياسة العامة للدولة .
- السياسة الاقتصادية.
- تعريف السياسة الزراعية.
- أهداف السياسة الاقتصادية.
- وسائل السياسة الزراعية.
- علاقة الأهداف بالوسائل.
- تقييم البرامج المتبعة لتحقيق أهداف السياسة الزراعية.
- المعايير المعتمدة لتقييم السياسات الزراعية.
- خصائص السياسة الزراعية في الأنظمة الاشتراكية.
- خصائص السياسة الزراعية في الأنظمة الرأسمالية.
- علاقة السياسة الزراعية بالإصلاح الزراعي.
- الوسائل التي يمكن إتباعها لتنفيذ السياسات الزراعية.
- السياسات السعرية.
- السياسة الزراعية في أحد الأقطار العربية.
- السياسة الزراعية التي تتبعهاا السوق الأوربية المشتركة.

السياسة العامة

السياسة العامة: تعني مجموعة مختلفة من الوسائل و الإجراءات التي تقوم بها الدولة كذلك التشريعات والأنظمة التي تصدرها الدولة لأجل تحقيق هدف أو غاية يروم المجتمع تحقيقها و ذلك بتغيير علاقات الإنتاج لزيادة و تحسين الرفاهية العامة.

وعلى هذا الأساس تقسم السياسة العامة للدولة الى قسمين رئيسيين هما السياسة الداخلية و السياسة الخارجية.

- فيما يتعلق بالسياسة الداخلية تشمل : السياسة الاقتصادية و كذلك سياسة الأمن و القوميات و غيرها فيما يتعلق بالسياسة الداخلية.
- أما السياسة الخارجية فهي تتضمن العلاقات السياسية الخارجية و الاقتصادية للدولة مع الدول الأخرى .

السياسة الاقتصادية للبلد تقسم الى قسمين هما سياسة اقتصادية حسب القطاعات و سياسة اقتصادية حسب الوسائل .

- فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية حسب القطاعات تعني تقسيم و توزيع السياسة الاقتصادية حسب قطاعات الاقتصاد القومي و يمكن تقسيمها حسب الشكل التالي :

أ- السياسة الزراعية .
ب- السياسة الصناعية .
ج- السياسة التجارية .
د- سياسة النقل والمواصلات .
ه- سياسة الإسكان و التعمير و غيرها .

- السياسة الاقتصادية حسب الوسائل تعني بها الوسائل المستخدمة لتحقيق السياسة الاقتصادية و تقسم الى :

أ- السياسة السعرية .
ب- سياسة الاجور.
ج- السياسة المالية .
د- السياسة النقدية .
ه- سياسة الضرائب .

من هذا المنطلق يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها تشمل العديد من الأساليب و البرامج التي يلجأ إليها المجتمع لغرض تحقيق أهدافه و تتضمن السياسة الاقتصادية العديد من السياسات الفرعية منها ما يتعلق بالسياسة الزراعية و السياسة النقدية و المالية ...الخ أي أن السياسة الاقتصادية تمثل سياسة الدولة تجاه الاقتصاد الوطني أو وجهة نظر الدولة تجاه الاقتصاد الوطني.

الاتجاهات المختلفة في السياسات الاقتصادية

لقد ظهرت اتجاهات متباينة في السياسات الزراعية الرامية الى تطوير الاقتصاد الوطني بدول العالم منذ القدم إذ استرشدت حكومات الدول في وضعها للسياسات بآراء الاقتصاديين و بالنظريات الاقتصادية التي كانت سائدة في المراحل المختلفة .

1. **أصحاب المذهب التجاري (1500 – 1800) :-**

أصحاب هذا المبدأ اعتبروا النقود و المعادن الثمينة ثروة حقيقية للأمم ينبغي اتخاذ كل ما يمكن من الوسائل الكفيلة بجمع أكبر كمية منها باعتبارها مفتاح الرفاهية الاقتصادية لأبناء المجتمع و كانوا أصحاب هذا المذهب يؤمنوا بضرورة التدخل الحكومي في النشاط الأقتصادي لتحقيق تلك الأهداف و اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لصالح الميزان التجاري و كذلك آمنوا أصحاب هذا المذهب بتشديد الرقابة على المعادن الثمينة بعدم خروجها من الوطن وآمنوا بضرورة القوى العسكرية و السياسية و تحقيق الوحدة الوطنية .

2. **الطبيعيون(الفيزوقراطيون) :-**

نشأت هذه المدرسة في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا و الذين كانوا أغلبهم من الملاكين الزراعيين و هؤلاء نادوا بأفكار جديدة هدفها إبراز الدور الحاسم للزراعة وعدوا الزراعة النشاط الوحيد الذي يعطي الناتج الصافي للميزانية و هؤلاء قسموا المجتمع الى قسمين : طبقة منتجة (يشتغلون في الزراعة) و طبقة عقيمة (تشتغل في القطاعات الأخرى). وآمن هؤلاء بالملكية الخاصة و اقتصار الدولة لحماية الأمن و الحرية و الملكية و أرواح الأفراد .

3. **أصحاب الدولة الكلاسيكية :-**

ظهرت عام (1776) و هو عام صدور كتاب ادم سمث المشهور (ثروة الأمم) و كانت من آراءه تجاه الاقتصاد و المجتمع هي :

أ- التأكيد على فكرة المصلحة الشخصية و انسجام المصالح بين أفراد المجتمع .
ب- الدعوة الى حرية النشاطات الاقتصادية و رفع الحواجز بين أقاليم الدولة الواحدة و بين العالم .
ج- الإيمان بالرأسمالية كأسلوب في الإنتاج و الثناء على هذا النظام و مؤسساته .

د-الكلاسيك كانوا عكس الفيزوقراط اعتبروا العمل هو المصدر الحقيقي لثراء الامم والشعوب اي عمل كافه طبقات وفئات المجتمع مصدر الثروة ويقصد بالعمل هنا هو فعاليات الافراد المختلفة والعمل بشكل عام ، ولقد قسم هؤلاء العمل إلى قسمين:-

١-العمل المنتج الذي يخلق السلع الاقتصادية .

٢-العمل الغير منتج مثل العمل السياسي والمسرحي ....الخ.

٤-الاتجاه الاشتراكي :

يعتبر النظام الرأسمالي نظام استغلالي لذا القضاء عليه شرط اساسي لتخليص المجتمع ، من المفاهيم التي يؤمن بها هذا الاتجاه هو؛

أ. إحلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة.
ب. اعتماد التخطيط الاقتصادي الشامل بيد الدولة لتنفيذ وتوجيه النشاطات لتحقيق أهداف المرسومة .

أهداف السياسة الاقتصادية. هنالك هدفين :

1-الرفاهية الاقتصادية.
2-العدالة الاجتماعية.
هذين الهدفين قمة اهداف السياسة الاقتصادية الناجحة لأي بلد من البلدان.
1-الرفاهية الاقتصادية :تعني بالدرجة الاساس تعظيم صافي الناتج القومي وهذا يأتي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد اي من خلال توزيع الأمثل للموارد بين الانشطة والقطاعات المختلفة.
2-تحقيق العدالة الاجتماعية :التوزيع الأمثل للدخل القومي بين أفراد المجتمع.
هناك علاقه تربط بين هذين الهدفين، ماهي طبيعة العلاقة بين الهدفين؟

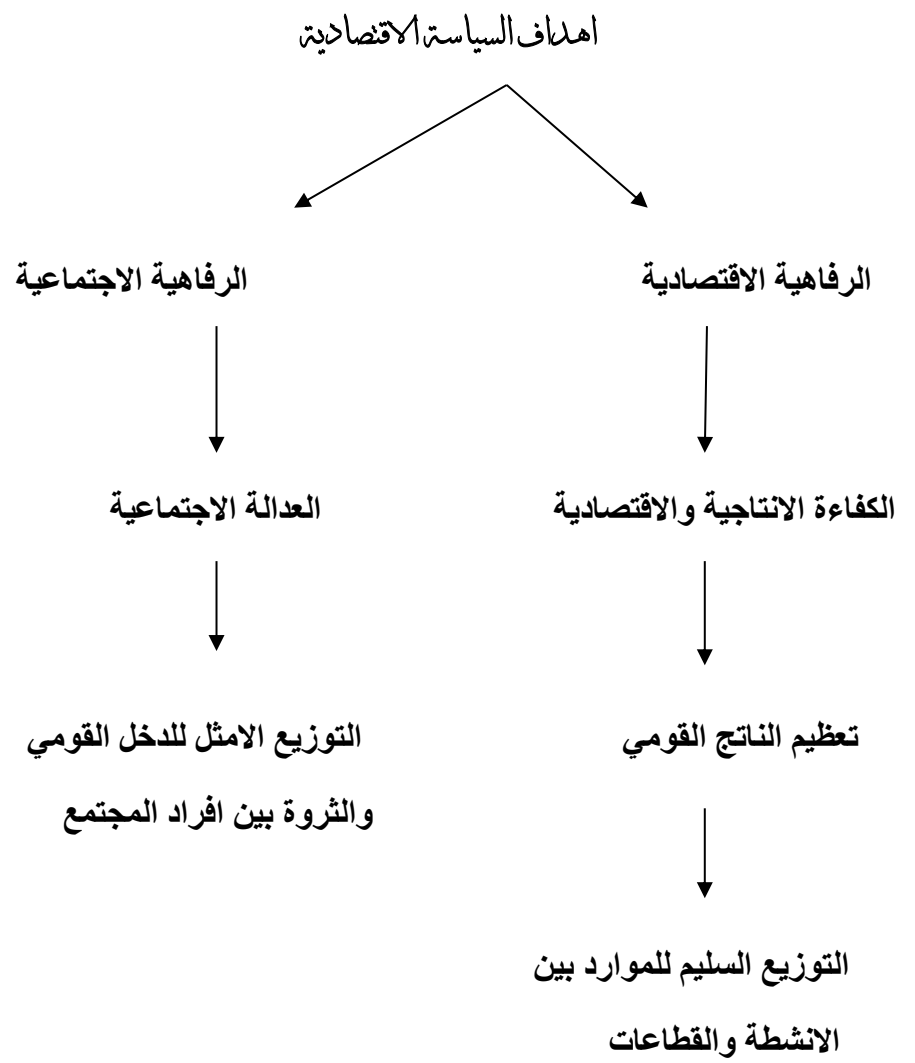

في هذا الجانب تتباين الآراء بصدد علاقة الهدفين الرئيسيين ببعضهما البعض، وهناك فريق من الاقتصاديين الذين يقرون بكونها علاقه تكاملية إذ أن العلاقة بين تعظيم صافي الناتج القومي والتوزيع الأمثل للثروة والدخل تناقضية وحتى اذا برزت حالات

التناقض بينهما فإن إزالتها ممكنه عن طريق اتخاذ القرارات والأساليب السياسية المناسبة. ويرى فريق آخر بإن العلاقه تناقضية إذ أن أهم الناتج القومي يتأثر تأثيراً سلبياً بالمغالاة في تحقيق العدالة الاجتماعية وبصرف النظر عن التباين في وجهات النظر فأن تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع تمثل قمة اهداف السياسات الاقتصادية علما فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعي لذلك فأن الكفاءة والعدل يحتلان الأولوية في الترتيب بالنسبة للأهداف الأخرى إذا كانت هناك أهداف ذات طبيعة مؤقتة واهداف اقتصادية.

الإجراءات التي تلجأ إليها السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها :

1-الإجراءات الكمية :وهي إجراءات قصيرة المدى تهدف إلى إحداث تغير في بعض الظواهر مثل التوازن النقدي والعمال وميزان المدفوعات اي المشاكل التي تتحول بسرعة بمجرد تغيير الظروف داخل بعض القطاعات للاقتصاد الوطني ومنها السياسات النقدية والمالية والسياسة الضريبية.

2-الاجراءات النوعية :تستهدف أحداث تحولات نوعية في الاقتصاد الوطني والتركيب الاجتماعي كتحويل تركيب الاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد زراعي صناعي خلال فتره زمنية محدده أو تحويل النظام وتحقيق التوازن من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الى إلى نظام يتسم بالتخطيط الاقتصادي وتحديد حجم العرض وترشيد الاستهلاك من السلع والخدمات.

3-الاجراءات التنظيمية والتوزيعية :التنظيمية تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين عن طريق إصدار القوانين والنظم التي يجب على الأفراد الألتزام بها عند ممارستهم نشاطاتهم منعاً للاستغلال.

الإجراءات التوزيعية: وهي تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخول وتكافؤ الفرص بين الأسر والأفراد عن طريق برامج الإعانات النقدية والعلاج المجاني ومجانيه التعليم وغيرها من الإجراءات التوزيعية.

المصادر

1-السياسة والتخطيط الزراعي – د. سالم النجفي & د. بديع القدو – 1984 – جامعة الموصل.

2-سياسة التنمية الزراعية ، د. عزيز شاهو - 2015

3-د. سالم النجفي -اقتصاديات الانتاج الحيواني – 1980-جامعة الموصل.

4-سعيد السامرائي – التخطيط الزراعي – 2018.